رسالة ملكية الى المؤتمر
الدولي السابع حول مستقبل القدس

بعث صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني برسالة سامية الى المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس الذي افتتحت أشغاله يوم 6 ذو القعدة 1419هـ الموافق 24 فبراير 1999 بمدينة الدار البيضاء، والذي تنظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي والمفوضية الأوربية. وقد حضر جلسته الافتتاحية الرئيس الفلسطيني، السيد ياسر عرفات والوزير الأول، السيد عبد الرحمان اليوسفي والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عصمت عبد المجيد والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد عز الدين العراقي ومستشار صاحب الجلالة السيد علال سيناصر.

وفي مايلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد إدريس الضحاك، رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب الفخامة السيد ياسر عرفات،

أصحاب المعالي والسعادة ،

حضرات السادة والسيدات،

كلما وقع الاختيار على عقد موتمر دولي أو تنظيم ملتقى عربي أو إسلامي حول القدس الشريف بمملكتنا وتحت سامي رعايتنا، لقي ذلك في نفسنا، ما هو جدير به من الارتياح والتشجيع والرعاية مستشعرين مغزى هذا الاختيار وبعد مراميه لا لأنه يؤكد الدور الذي يضطلع به المغرب وعاهله مع أشقائه من قادة الدول العربية والاسلامية في مجال دعم النضال الفلسطيني المشروع ولا سيما في الدفاع عن هوية القدس العربية ولكن

أيضا لكون هذه المؤتمرات والندوات تؤكد جدوى المبدأ الذي نلتزم به وهو اعتماد الحوار سبيلا لفض النزاعات وحل الأزمات وإقرار السلام والوفاق ضمن المشروعية الدولية.

وهكذا تأتي المبادرة المحمودة لمركز الدراسات العربي -الأوروبي لتنظيم هذا المؤتمر حول مستقبل القدس الشريف تأكيدا لما ألمحنا إليه ودليلا في نفس الوقت على مدى الانشغال بقضية القدس ولاسيما في هذه السنة بالذات ومساهمة في تنظيم الندوات والملتقيات المرغوب في تكثيفها حول القدس توخيا لتوجيه انتباه العالم والرأي العام العالمي الى الأوضاع التي تمر بها هذه المدينة والى مشروعية عودتها الى السيادة الفلسطينية. فوضعية هذه المدينة تتداخل فيها عدة اعتبارات قومية وحضارية وتاريخية لا يمكن تجاهل أي منها في تحديد مصيرها والتطلع الى وضع أسس مستقبل تستعيد فيه التعايش بين الطوائف في ظل التسامح والأمن والاحترام المتبادل.

وإن عقد هذا المؤتمر على هذا المستوى الرفيع بالنظر الى المشاركين فيه وفي مقدمتهم فخامة أخينا السيد ياسر عرفات وشخصيات مرموقة حكومية وغير حكومية وأمناء عامون لمنظمات إقليمية ودولية سيحقق بلا ريب هذا الهدف الاعلامي ويدعم إرادة الحوار الموصول لإخراج مسلسل السلام من جموده الذي وقع فيه، إذ من شأن هذا المؤتمر أن يظهر مدى ضرورة اعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من قضية السلام الكبرى التي ينشغل المنتظم الدولي بحلها ووضع نهاية لمآسيها.

حضرات السادة،

تعلمون أننا تقلدنا منذ عشرين سنة رئاسة لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وأننا لم ندخر على مدى هذه الحقبة أي جهد لتفعيل

جهود هذه اللجنة في دعم مطالب الشعب الفلسطيني والعمل الدؤوب للحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما عملنا على استنكار السياسة الاسرائيلية الرامية الى استئصال الوجود العربي الإسلامي من مدينة القدس عبر مخططاتها المبيتة لعزل هذه المدينة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن باقي الأراضي الفلسطينية بمصادرة الأراضي وهدم البيوت والقرى المجاورة وتوسيع أحزمة الاستيطان اليهودي حولها وانتهاك حرمات المؤسسات الدينية الاسلامية والمسيحية فيها وبالتالي جعل العالم كله أمام الأمر الواقع باتخاذها عاصمة لاسرائيل . وهذا مانعتبره سلوكا منافيا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، وفي هذا السياق أصدرت لجنة القدس توصياتها وقراراتها المعروفة المنسجمة مع القرارات الدولية، ذلكم أننا نعتبر هذا السلوك من أخطر مظاهر انتهاك حقوق الانسان في عصرنا وانتهاك حقوق الشعوب في الحفاظ على هويتها وتراثها فضلا عن اعتباره إجراء استهتار بالشرعية الدولية التي وضعت أسس قرار مبدأ الأراضي مقابل السلام وتحديا استفزازيا من شأنه الوقوع في دوامة العنف غير المرغوب فيه.

وإيمانا منا بضرورة العمل الايجابي لمقاومة سياسة التهويد للقدس الشريف عملنا على إنشاء بيت مال القدس الذي أشرفنا بنفسنا على وضع آليات تفعيله من تنظيمات قانونية وتجهيزات ضرورية ليمارس تحت لجنة الوصاية المنبثقة عن لجنة القدس نفسها كاملا صلاحياته في المحافظة على الطابع العربي الإسلامي للمدينة المقدسة وعلى تراثها الحضاري والديني بكل مؤسساته الإسلامية وغير الإسلامية.

حضرات السادة والسيدات

لقد أكدنا أكثر من مرة أن القدس بما لها من تاريخ وتراث يجب أن

تظل ملتقى أهل الأديان السماوية وفضاء للتسامح كما كانت خلال أربعة عشر قرنا الماضية من تاريخها الاسلامي وأنها بناء على هذه الحيثيات لاتعتبر فقط قضية الشعب الفلسطيني وحده وإنما هي قضية الأمة الإسلامية التي تتمسك بهوية القدس ولاتقبل أن توضع أمام الأمر الواقع. والأمة الإسلامية حين تتشبث بمستقبل القدس على الأسس الكفيلة بالحفاظ على هويتها لاتصدر في ذلك تطرف ديني ولا عن إضمار تهديد لأحد.

فالاسلام نفسه ليس دين الحرب أو العنف بل هو دين السلام الذي لايقبل إضمار العداء لأي من أهل الكتاب يهودا كانوا أو نصارى لأنه يلزم المسلمين بالإيمان بالأديان السماوية جميعها وبالرسل والانبياء جميعهم ويأمر بالحوار معهم على كلمة سواء. كما أن المسلمين حققوا على مدار القرون الاربعة عشر من تاريخ القدس تعايشا مثاليا بين هؤلاء وأولئك وضمنوا استمرار ممارسة اليهود والنصارى لشعائرهم الدينية في البيع والكنائس واحترام ثقافتهم وتراثهم، فظلت هذه المدينة محتفظة بتراثها الديني المسيحي واليهودي في ظل الحكم الاسلامي بل إن المسلمين هم الذين رفعوا الحظر الذي كان مضروبا على اليهود في دخول بيت المقدس من قبل دولة بيزنطة في القرن السابع الميلادي وأعيد فرضه من قبل الصليبيين في القرن الحادي عشر، فرفع المسلمون هذا الحظر مرة أخرى بعد عودة المدينة الى الحكم الاسلامي وسمحوا لليهود باستيطان بيت المقدس والتعايش معهم كافلين لهم الكرامة وحسن الجوار.

لذلك نعتبر احتلال القدس منذ سنة 1967 والعمل على تهويدها وسلخها من هويتها ومحاولة القضاء على معالمها الاسلامية وجعلها فضاء مشحونا بالعداء والعنف والاستئصال للعرب المسلمين بمثابة حرب دينية يشنها المتطرفون من الاسرائليين على ساكنة القدس وعلى تراثها الحضاري

المشترك.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي بكامله استنكار هذا التطرف والوقوف في وجهه وعدم الوقوع في حبائله. كما أن التاريخ يعلمنا أن كل أشكال الهيمنة والغطرسة وإحلال منطق القوة محل منطق العدل والانصاف لايمكنها أن تقيم باطلا مكان حق مشروع مهما كانت وسائلها، ولعله أن يكون نصف قرن من الصراع العربي الاسرائيلي قد تمخض اليوم عن عدد من الحقائق التي لاتقبل المراوغة ولا التجاهل أو التعنت.

فمنذ حرب رمضان 1973 انطلقت الدعوة لعقد مؤتمر دولي بإشراف الامم المتحدة لوضع حد للنزاع العربي الاسرائلي. لكن المماطلة الاسرائيلية في قبول ذلك هي التي جعلته يتأخر ثمانية عشر عاما الى سنة 1991، فكان مؤتمر مدريد الذي دخلت اتفاقياته نفس النفق من المراوغة والمماطلة، وهانحن بعد ثماني سنوات من هذا المؤتمر نرى الحكومة الاسرائيلية الحالية لاتزال متعنتة ومتملصة من التزاماتها، متصورة بأن بإمكانها فرض استسلام بصبغة السلام على الشعب الفلسطيني.

حضرات السادة والسيدات

إن الاحتلال الغاشم الذي وقعت فيه القدس لايبرر مطلقا تغيير معالمها ولاتأسيس أي حق للمحتل على أساس ذلك الاحتلال. ولذلك لايمكن لهذه المدينة المقدسة أن تعرف التعايش اليوم ولا السلام غدا إلا بالاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيه وإقامة دولته وجعل مدينة القدس عاصمة لها وإلغاء كل التدابير الرامية الى تهويدها والتخلي مطلقا عن نزعة الاقصاء للآخر أو الاستفراد بالهيمنة عليها. ولانرى سبيلا الى ذلك الا بالنزول عند حكم القرارات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة في شأنها من أجل خلق مناخ جديد قائم على التسامح وتعميق الوعي المشترك بين هؤلاء وأولئك بضرورة التعايش فيما بينهم والتشارك في تحقيق تنمية

وازدهار في ظل وفاق يضمن حقوق الجميع.

وهذا ما ننتظر منكم حضرات السادة المؤتمرين أن توسعوه تحليلا ومناقشة والعمل الجماعي المشترك من أجل أن تظل مدينة القدس الشريف محافظة على هويتها وفية لتاريخها العربي الإسلامي، موطدة قواعد مستقبلها على روح التعايش بين الأديان السماوية وقيمها المشتركة. ومن هذا المنظور يتعين إيقاف الرأي العام الدولي على مخاطر السياسة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية لحد الان وعلى ما ترتكبه من خروقات صريحة وباطلة في مجال تغيير معالم القدس العربية الاسلامية وتهويدها على نحو لايتنافى مع الشرعية الدولية فقط وإنما يعمد الى تقويض مبادئ السلام وخرق الاوفاق التي التزمت بها الحكومة الاسرائيلية نفسها، بيد أننا لانزال نعتقد أن الأمل يجب أن ينتصر على اليأس وأن الحق سيظل يكتسب المزيد من أنصاره وأن الارادة الدولية بكل مايشخصها من منظمات وهيآت ستكفل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المناضل ولو بعد حين.

بارك الله أعمالكم وأنجح مساعينا ومساعيكم وأعاننا جميعا على إحقاق الحق ونصرة الشعب الفلسطيني في قضاياه العادلة واثقين من نصر الله لنا في سعينا، «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بمراكش

في يوم الاثنين الخامس من ذو القعدة عام 1419 هجرية

الموافق 22 فبراير سنة1999 ميلادية.

الحسن الثاني

ملك المغرب